تقرير مركز الاحتجاز

AR

MOBILE INFO TEAM

منشر فريق معلومات المتنقل تقريرًا يستند إلى بحث تم إجراؤه خلال العام الماضي. ركز البحث على أكثر من 50 شهادة مع أشخاص تم إحتجازهم في واحد من ستة مراكز إحتجاز قبل الترحيل في البر الرئيسي لليونان بما في ذلك بارانيستي (دراما) ، كسانثي ، أميجداليزا (مينيدي) ، كورينث (كورنثوس) ، تافروس (بترو رالي) أو فيلاكيو (أوريستيادا). تحدثنا مع أشخاص من أفغانستان والجزائر ومصر وإيران والعراق وكردستان والمغرب وباكستان وسوريا وتركيا ، تتراوح أعمارهم بين 16 و 51 عامًا. إستندت أسئلتنا إلى الوصول إلى اللجوء ، والإستشارة القانونية ، والمعلومات ، والترجمة ، وظروف النظافة ، والمرافق الأساسية ، والرعاية الطبية والنفسية ، والوصول إلى التعليم أو الأنشطة الترفيهية ، وممارسة الإحتجاجات.

- رعايا الدول الثالثة ، الذين ليس لديهم الحق القانوني في البقاء في اليونان ولا يخضعون لإجراءات اللجوء أو تم رفضهم ، يمكن إحتجازهم في مراكز الإحتجاز قبل الترحيل أثناء إنتظارهم للترحيل.
- يمكن إحتجاز طالبي اللجوء في مراكز الإحتجاز قبل الترحيل لأسباب محددة ، بما في ذلك لأسباب تتعلق بالنظام العام مما يعني أنهم يعتبرون خطرًا على المجتمع.

النتائج الرئيسية

1. فيما يتعلق بالإجراءات والحصول على الحقوق :

- وفقًا لقانون الإتحاد الأوروبي ، لا ينبغي إستخدام الإحتجاز إلا كملاذ أخير. ومع ذلك ، يسلط بحثنا الضوء على أنه في السنوات الأخيرة ، لا سيما منذ التغييرات في التشريعات بعد إنتخاب حكومة نيا ديموقراطيا في عام 2019 ، أصبح إحتجاز رعايا الدول الثالثة ممنهجًا بموجب القانون اليوناني ، وأصبح أمرًا طبيعيًا بالنسبة لطالبي اللجوء في الممارسة العملية. تم القبض على معظم الأشخاص الذين تحدثنا إليهم من قبل الشرطة ، وفحصوا الوثائق ، واحتُجزوا في مركز للشرطة قبل نقلهم إلى مركز احتجاز قبل الترحيل لفترات طويلة.
- 45٪ من الذين تمت مقابلتهم تم إحتجازهم لمدة تزيد عن ستة أشهر. أفاد المشاركون في الإستطلاع بتكرار دورات الاعتقال والإفراج ، مما يؤدي أحيانًا إلى إحتجاز الأشخاص لما مجموعه 33 شهرًا. ويرجع ذلك إلى عدم وجود عمليات إعادة قبول رسمية من اليونان إلى دول مثل الجزائر والمغرب وتونس ، بسبب التأخيرات الإدارية.
- أبرز بحثنا أيضًا أن هناك نقصًا في المعلومات وفهمًا حرجًا لحقوق المحتجزين في الإحتجاز أو وضعهم العام أو إجراءات اللجوء. أكثر من 90٪ من الأشخاص الذين قابلناهم قالوا إنهم لم يتلقوا أي معلومات بخصوص وضعهم أو سبب إحتجازهم أو كيفية المضي قدمًا. كشف التحليل الإضافي لسجلات فريق المعلومات المتنقل عن إرتباك كبير بين عملائنا المحتجزين في مراكز الإحتجاز ، والذي تفاقم بسبب نقص خدمات الترجمة. 40٪ من المستجيبين لم يتم تزويدهم بالترجمة واعتمدوا على دعم زملائهم المعتقلين وأجبر 30٪ على الأقل على توقيع الوثائق بلغة لا يفهمونها.
- ينص القانون اليوناني على وجوب تقديم مساعدة قانونية مجانية للمتقدمين للطعن في أمر إحتجازهم. لكن من الناحية العملية ، لم يتم إنشاء نظام مساعدة قانونية مجاني للطعن في الاحتجاز ؛ أكثر من 80٪ من المستجيبين لم يحصلوا على مساعدة قانونية مجانية ، واضطر الكثير منهم إلى الإستعانة بمحامٍ خاص بدفع رسوم تصل إلى 2000 يورو.

2. فيما يتعلق بظروف الإحتجاز:

- أفادت تقارير PRDCs أن الأوضاع سيئة للغاية. وأفاد 61٪ من المشاركين بأن ظروف النظافة سيئة ، بما في ذلك التقارير التي تفيد بأن المراكز متسخة ، وتأوي العفن وإنتشار القوارض والحشرات. وصفت المباني بأنها متهدمة وغير صالحة للحيوانات وغير صحية ، وقارن أكثر من 50٪ من المستجبين مراكز الإحتجاز قبل الترحيل بـ السجون. من الواضح أن لهذا تأثير ضار على الصحة النفسية للمحتجزين ، الذين وصفوا معاملتهم كمجرمين على الرغم من كونهم متقدمين للحصول على الحماية الدولية. وقد تم تضخيم ذلك بسبب النقص الحاد في الوصول إلى المراحيض الصالحة للاستحمام والأسرة والسرير والملابس والأنشطة الترفيهية ، والتي لا وجود لها. على سبيل المثال ، في كسانثي وكورينثوس تم مشاركة مرحاض واحد من قبل حوالي 50 شخصًا.
- الرعاية الطبية ، بما في ذلك الرعاية الصحية الجسدية والنفسية ، محدودة للغاية عبر مراكز الإحتجاز في اليونان ، ولا يمكن الوصول إليها إلا للحالات العاجلة. تم الإبلاغ عن هذا في 80٪ من المقابلات ، وتم طرحه كواحد من أكثر المشكلات صعوبة التي يواجهها عملاء فريق المعلومات المتنقل أثناء الإحتجاز. خلال فترات معينة ، لم يكن هناك أطباء. أفاد المحتجزون أنهم انتظروا عدة أشهر للحصول على موعد ، على سبيل المثال في كورينثوس ، أفاد المحتجزون بالانتظار خمسة أشهر.
- في الأماكن التي كان يتم فيها إتاحة الوصول ، نادرًا ما كان يتم توفير الترجمة مع الرعاية الطبية ، مما أجبر المرضى على طلب الدعم من زملائهم المحتجزين انتهاكًا لخصوصية المريض.
- ونتيجة لظروف الاعتقال ، تدهورت الصحة العقلية للمعتقلين تدهوراً شديداً. ما يقرب من ربع المستجيبين أشاروا إلى إنتشار التدهور الشديد في الصحة العقلية في الإحتجاز بما في ذلك الاكتئاب والأفكار الإنتحارية وممارسات إيذاء النفس.

نختتم تقريرنا بتوصيات لكي تمتثل الدولة اليونانية للقانون الأوروبي وقانونها الخاص فيما يتعلق بما يلي:

- إستخدام الإحتجاز (الذي ينبغي أن يكون تدبيراً إستثنائياً يُلجأ إليه كملاذ أخير ، ولا يُستخدم إذا لم يكن هناك إحتمال للإبعاد) ؛
- الوصول إلى المعلومات أثناء الإحتجاز وإجراءات اللجوء ؛ الوصول إلى الترجمات والمترجمين ؛
- إحتجاز القاصرين
- الإحتجاز وظروف الإحتجاز في أقسام الشرطة ؛
- ظروف الإحتجاز في مراكز الإحتجاز قبل الترحيل والحصول على منتجات النظافة ؛
- وصول المنظمات غير الحكومية إلى مراكز الإحتجاز ؛
- الحصول على الرعاية الطبية ، بما في ذلك الرعاية النفسية ؛ الوصول إلى المرافق الترفيهية في مراكز الإحتجاز.

كما نطلب من المفوضية الأوروبية عدم تخصيص أموال للدولة اليونانية حتى يتم إجراء تحقيق ، يجب أن يكون مستقلاً. يجب أن تكون نتائج التحقيق علنية. نود أن نرى فتح إجراءات ضد اليونان على المستوى الأوروبي والتدابير المتخذة لضمان إمتثال الدولة اليونانية للقانون الأوروبي. كما نطلب زيارة اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة لجميع مراكز الإحتجاز قبل الترحيل.